این کتاب لشمسه از مال خالص ملکی لاصادق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الاشياء
بمقتضى الجود وانشاء بقدرته انواع الجواهر العقلية وافاض
برحمته محركات الاجرام الفلكية والصلوة والسلام على ذوي الانفس
القدسية المنزهة عن الكدورات الانسية خصوصا على محمد صاحب
الآيات والمعجزات وعلى آله التابعين نجح الكتاب والسنات وبعد فهذا
الكتاب سميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته على
مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة معتصما بحبل التوفيق من واهب
العقل ومتوكلا على جوده المفيض للخير والعداء انه خير موفق
ومعين فاقول بالله اما المقدمة ففيها بحثان البحث الاول في ماهيته
المنطق وساير الحاجة اليه العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ
في العقل او تصور مع حكم وهو اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا ويقال

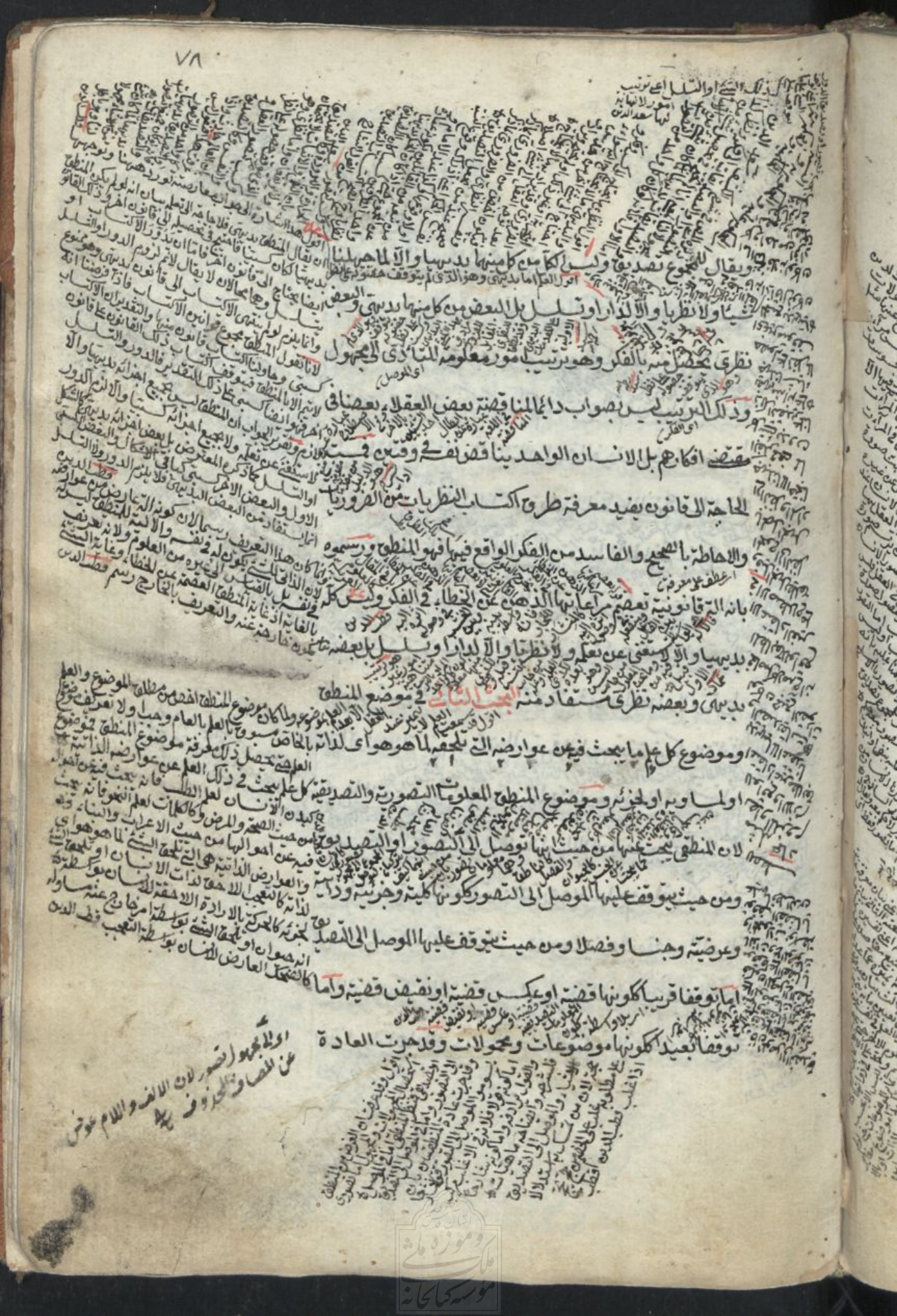

بان يسموا الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق
حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق
طبعا لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر
صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور
واما المقالات فثلث المقالة الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول

الفصل الاول

في الالفاظ المفردة دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له
مطابقة كدلالة الحيوان الناطق وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالة
على الحيوان او الناطق وبتوسط لما خرج عنه التزام كدلالة على قابل العلم
وصنعة الكتابة ويشترط في الدلالة التزامية كون الامر الخارج بحالة
يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهم من اللفظ ولا يشترط
فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ
العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم
التضمن كما في البسايط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود
لازم كل ماهية يلزم من تصوره تصوره غير معلوم وما قيل ان تصور
كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها ممنوع لان تصور الماهيات
مع الغفلة عن كونها ليست غيرها ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن
الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع

من حيث انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بجزء الدلالة
على جزء معناه فهو المركب كزيد حيوان ناطق والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان
يخبر به وحده فهو الاداة كفى ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان
معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وح اما ان
يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى
بسم علما والا فمتواطيا ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه كالا
والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض اولى او اقدم او اشد
من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن فان كان الثاني فان
كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن
كذلك بل وضع لاحدها ثم نقل الى الثاني وح اما ان يترك موضعه الاول
يسم لفظا منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا
ان كان هو الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف
الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وان لم يترك موضعه الاول
يسم بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة
الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ
آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومتباين له ان اختلفا فيه واما
المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام

ملک و موزه ملی
موسسه کتابخانه

والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فان
دل على طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية وهو مع الاستعلاء امر كقولنا
اضرب ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوى الالتماس وان لم
يدل فهو التنبيه وهو اسم تام يندرج فيه التمنى والترجى والقسم والنداء
واما غير تام فهو اما تقييدى كالحيوان الناطق واما غير تقييدى
كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة

الفصل الثانى فى المعانى المفردة

كل مفهوم فهو جزئى حقيقى ان منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه
وكلى ان لم يمنع واللفظ الدال عليها اسمى كليا وجزئيا بالعرض والكلى
اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا
عنها والاول هو النوع الحقيقى سواء كان متعددا بالاشخاص وهو المقول
فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان او غير متعدد
بالاشخاص وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة
كالشمس فهو اذن كلى مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقايق
فى جواب ما هو وان كان الثانى فان كان تمام الجزء المشترك بينها وعلى
وبين نوع آخر فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى قطب الدين
جنسا ورسموه بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب
ماهو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فى

بنیاد موزه ملک و موزه مردم شناسی

فيه هو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان

وبعيدا ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب

عنها وعن بعض الآخر ويكون هنا كجوابان ان كان بعيدا بمرتبة

كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين

كالجسم بالنسبة الى الانسان واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجوهر

وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر

فلابد ان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك

ما وبالم بالنسبة الى ذلك النوع والا لكان مشتركا بين الماهية و

نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان

المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما وبه فيكون

فصل جنس وكيف ما كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس او

وجود فكان فصلا ورسموه بانه كلي يحمل على الشئ في جواب اي شئ

هو في جوهره فعلى هذا المركب ماهية من امرين متساويين او امور

متباينة كان كل منها فصلا لها لانه يميزها عن مشاركها في الوجود

والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب ان ميزه عنه في

جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه عنه في جنس بعيد

كالمحساس للانسان واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية

فهو اللازم والا فهو العارض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالمساوي
للمحسن وقد يكون لازما للماهية كالضاحك بالقوة وهو اما بين وهو
الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم
بينهما كالانقسام بمتساويين للاربع واما غير بين وهو الذي يفتقر
في جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثلث لقائمتين
للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره
والاول اعم والعرض المفارق اما سريع الزوال الزوال كحمرة الخجل وصفرة
الوجل واما بطيئة الزوال كالشيب والشباب وكل واحد من اللازم و
المفارق اذا اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فالماهية
فهو العرض العام كالماشي وترسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة
واحدة فقط قولا عرضيا والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة
وغيرها قولا عرضيا فالكليات اذا خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة
وعرض عام **الفصل الثالث** في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة الاول
ان الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لانفس مفهوم اللفظ كشريك
الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء
وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى
او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب

كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة الثاني اذا

قلنا الحيوان مثلا بانه كلي فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو

وكونه كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبعيا والثاني كليا منطقيا

والثالث كليا عقليا والكلي الطبعي موجود في الخارج لانه جزء من

هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج

واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج

عن المنطق الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما

على كل ما صدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص

مطلقا ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان

والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل واحد منهما

على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان

ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس

ونقيضا المتساويين متساويان والا لصدق احدهما على بعض ما كذب

عليه الآخر فيصدق اخذ المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال فيصدق

احد المتساويين بدون الآخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا

اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق

عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لو لا ذلك يصدق عين

على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون
الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما
يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل ما يصدق
عليه الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا
ليخفى مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين
الكلي بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان
تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا كالا وجود واللاعدم كان
بينهما تباين كلي وان صدقا معا كالانسان واللافرس كان بينهما تباين
جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر فقط فالتباين
الجزئي لازم جزما الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فذلك
يقال على كل اخص تندرج تحت الاعم وسمي الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول
لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلاندراج
كل شخص تحت ماهية الكلية المغايرات عن المشخصات واما الثاني فلجواز
كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك لتماثل
النوع كما يقال على ما ذكرنا ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل
ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا وسمي
النوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي

العالی کالجسم او اخصها وهو النوع السافل کالانسان ویسمی نوع الانواع

اوعم من السافل واخص من العالی وهو النوع المتوسط کالحیوان والجسم

النامی اومباین للکل وهو النوع المفرد کالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس

ومراتب الاجناس ایضا هذه الاربع لکن العالی کالجوهر فی مراتب الاجناس

یسمی جنس الاجناس لا السافل کالحیوان ومثال المتوسط فیها کالجسم النامی

والجسم المطلق والجنس المفرد کالعقل ان قلنا ان الجوهر لیس بجنس والنوع

الاضافی موجود بدون الحقیقی کالانواع المتوسطة والحقیقی موجود بدون

الاضافی کالحقایق البسیطة فلیس بینهما عموم وخصوص مطلقا بل کل منهما اعم

من الاخر من وجه لصدقهما علی النوع السافل وجزء المقول فی جواب ماهو

ان کان مذکورا بالمطابقة یسمی واقعا فی طریق ماهو کالحیوان والناطق

بالنسبة الی الحیوان الناطق المقول فی جواب السؤال بماهو عن الانسان

وان کان مذکورا بالتضمن یسمی داخلا فی جواب ماهو کالجسم والنامی

والحساس والمتحرک بالارادة الدال علیها الحیوان بالتضمن والجنس

العالی جاز ان یکون له فصل یقومه لجواز ترکبه من امرین متساویین

او امور متساویة ویجب ان یکون له فصل یقسمه والنوع السافل یجب

ان یکون له فصل یقومه لترکبه من الجنس والفصل ویمتنع ان یکون له

یقسم والمتوسطات یجب ان یکون لها فصول تقومها وفصول تقسمها

وكل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل من غير عكس كلى وكل فصل يقسم
السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلى **الفصل الرابع** فى التعريفات
المعرف للشئ هو الذى يستلزم تصوره تصور الشئ او امتيازه عن كل
ماعداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل
المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف و
لا اخص لكونه اخفى فهو مساولة فى العموم والخصوص ويسمى حدا تاما
ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب
وحده او به وبالجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب
والخاصة ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس
البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة
كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشئ
بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها تقع المشابهة
ثم يقال المشابهة اتفاق فى الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج
اول ثم يقال الزوج وهو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما
الشيآن اللذان لا يفضل احدهما على الاخر ثم يقال الشيآن هما الاثنان
ويجب ان يتحرز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة
بالقياس الى السائل لكونه مفوتا للغرض **المقالة الثانية** فى القضايا واحكامها

واحكامها واقسامها وفيها مقدمة وثلثة فصول اما المقدمة ففي تعريف
القضية واقسامها الاول القضية قول يصح ان يقال لقائل انه صادق او
او كاذب فيه وهي حملية ان اتحدت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد عالم وزيد
ليس بعالم وشرطية ان لم يتحد والشرطية اما منفصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا
او في احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او كاتبا الفصل الاول في الحملية
وفيه اربعة مباحث البحث الاول في اجزائها واقسامها الحملية انما تحقق
باجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما
بها يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا
زيد هو عالم ويسمى القضية ح ثلاثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات
لشعور الذهن بمعناها والقضية تسمى ح ثنائية وهذه النسبة ان كانت
نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان
حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية
سالبة كقولنا ليس بحجر وموضوع الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة

وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ما عليه الحكم سميت القضية
محصورة مسورة وسمي اللفظ الدال عليها سورا سميت محصورة ومسورة
وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية وهي اما موجبة
وسورها كل كقولنا كل انسان حيوان واما سالبة وسورها لاشئ ولا واحد
كقولنا لاشئ ولا واحد من الناس بجماد وان بين فيها ان الحكم على
بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض
الحيوان انسان او واحد من الحيوان انسان واما سالبة وسورها
ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا
وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت الحقيقة
طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صلحت كذلك سميت
مهملة كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر وهي في قوة
الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر
وبالعكس **البحث الثالث** في تحقيق المحصورات الاربع كقولنا كل ج ب
يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج من الافراد
الممكنة فهو بحيث اذا كان ب اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة
بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده
فهو ب في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شئ من الد

من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون
الثاني فلو لم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح ان يقال كل شكل
مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فقس المحصورات الباقية

البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزء من الموضوع
كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لاعالم او منهما جميعا سميت
القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء شيء منهما سميت
محصلة ان كانت موجبة وبسيط ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب
القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرفي القضية فان قولنا كل
ما ليس بحي فهو لاعالم موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لاشيء
من المتحرك بساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة
اعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع
دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على موجود متحقق كما في الخارجية
الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا
فانهما مثلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثلثة فالقضية موجبة
ان قدم الرابطة على حرف السلب فسالبة ان اخرت عنها واما
الثنائية فبالنية او بالاصطلاح على تحقق لفظ غير ولا يجاب المعدول
ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس **البحث الرابع** في القضايا

الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها لا بد لنسبة المحمولات
الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت او سلبية كالضرورة والدوام و
واللاضرورة واللادوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال
عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث
عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب
فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركبت من ايجاب وسلب
والبسائط ست الاولى الضرورة المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا
كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شئ من الانسان
بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع
موجودا ومثالها ايجابا وسلبا سابقة الثالث المشروطة العامة وهي
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف
الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وبلا
وبالضرورة ولا شئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا الرابعة
العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا سابقة الخامس المطلقة
العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا

كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لاشئ من الانسان
بمتنفس الممادسة الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
المطلقة عن الجانب المخالف كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان
العام لاشئ من الحار ببارد واما المركبات فسبع الاولى وهي المشروطة
الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت
موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لادائما
فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام
كاتبا لادائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة
الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية وموجبة
مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر الثالثة الوجودية اللاضرورية
وهي المطلقة العامة مع قيد الاضرورية بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة
مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشئ
من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة

مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة **الرابعة** الوجودية اللادائمة وهي التي يحكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع وسالبة عنها بالفعل مقيدا باللادوام بحسب
الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين هما
احديهما موجبة والاخرى سالبة ومثالهما ايجابا وسلبا ما مر **الخامسة**
الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في
وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس لادائما فتركيبها هو من موجبة وقتية مطلقة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمنخسف
وقت التربيع لادائما فتركيبها من سالبة مطلقة وموجبة مطلقة عامة
السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس
في وقت ما لادائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس في
وقت ما لادائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة
السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن

عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان
الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان
بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة
والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة
الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بها **الفصل**
الثاني في اقسام الشرطية الجزء الاول منها سمي مقدما والثاني تاليا اما
المتصلة فاما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف واما اتفاقية وهي التي
يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق واما المنفصلة فاما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون
العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بين التنافي
بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا
او شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين
في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق
فكل واحد من هذه الثلثة اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها
لذات الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون

التنافي فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للاسود اللاكاتب ما ان يكون اسودا
وكاتبا حقيقية او لا اسودا وكاتبا مانعة الخلو وسالبة فكل واحدة من
القضايا الثمان هي التي ترفع ما يحكم به في موجبتها فسالبة اللزوم فيها
تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد فيها تسمى سالبة عنادية وسالبة
الاتفاق تسمى اتفاقية والمنفصلة الموجبة يصدق على صادقين ونحوه
كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب عن مقدم كاذب وتالي
صادق دون عكسه لامتناع استلزام الكاذب الصادق عن جزئين الصادق فيه
كاذبين وعن مقدم كاذب وتالي صادق وبالعكس وعن
صادقين اذا كانت لزومية واما لو كانت اتفاقية فكذبها عن
صادقين محق والمنفصلة الموجبة الحقيقية يصدق عن صادق
وكاذب ويكذب عن صادقين وكاذبين والمانعة الجمع يصدق
عن كاذبين وعن صادق وكاذب ويكذب عن صادقين والمانعة
الخلو يصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب ويكذب
عن كاذبين والسالبة يصدق عما تكذب الموجبة ويكذب عما يصدق
الموجبة وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم
على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي يحصل
بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها والجزئية ان يكون كذلك على

مهام

على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان يكون كذا الكل على بعض هذه الاوضاع
اوضاع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة
دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة والموجبة الجزئية قد يكون
والسالبة الجزئية قد لا يكون وبادخال السلب على السور الايجاب الكلي
والمهملة بادخال لفظة لو وان واذ في المتصلة واما في المنفصلة والشرطية
قد يتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة
وعن حملية ومنفصلة وكل واحد من الثلثة الاخيرة في المتصلة ينقسم
الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان
مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات والمنفصلات
ست واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك **الفصل الثالث**
في احكام القضايا وفيه اربعة مباحث **البحث الاول** في التناقض
وحده بانه اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي
لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق في المخصوصتين
الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند
اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة
والفعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الكلية لصدق الجزئيتين
وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ولابد

للاحمال ص

ومتصلة ومنفصلة ص

ص

من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في
في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب
الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض الدائمة المطلقة العامة
لان السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض
العامة المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي يحكم فيها بدفع الضرورة بحسب
للحكم الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات حبيب يمكن ان يفر
في بعض اوقات كونه محبوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني
التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف
الموضوع ومثالها ما مر واما المركبات فان كانت كلية فنقيضها احد
نقيضي جزئيها وذلك جلي بعد الاحاطة بحقايق المركبات ونقايض
البسايط فانك اذا تحققت ان الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين
عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة وهي
الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف او الدائم الموافق وان كانت
جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض المحسوسات
لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيه بل الحق في نقيضها ان تردد
بين نقيضي الجزئيين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن
نقيضها ويقال كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما واما

واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع
المخالفة في الكيفية والحكم وبالعكس البحث الثاني في عكس المستوى
وهو عبارة عن حمل الجزء الاول ثانيا والثاني اولا مع بقاء الصدق
والكيفية اما الكواذب فان كانت كلية فسبع منها وهي الوقتيتان
والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع
العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشيء من
القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما وكذب قولنا بعض المنخسف ليس بقمر
بالامكان العام الذي هي اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة
واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم واذا لم ينعكس الاعم لا ينعكس
الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة واما الضرورية والدائمة
المطلقان فتنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
لاشيء من ج ب فدائما لاشيء من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق
العام وهو مع الاصل ينتج بالضرورة بعض ب ليس ب بالضرورية ودائما
في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان
عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشيء من ج ب
ما دام ج فدائما لاشيء من ب ج ما دام ب والا فبعض ب ج حين هو
ب مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وهو محال والمشروطة

والعرفية الخاصتان فينعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض اما
العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين واما اللادوام فلانه لو كذب
لصدق لاشئ من ب ج دائما فينعكس لاشئ من ج ب دائما و
وقد كان كل ج ب بالفعل هذا خلف وان كان جزئية فالمشروطة
والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما بعض ج ليس ب مادام ج لا دائما لصدق بعض
ب ليس ج مادام ب لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج
دفع ج بالفعل و ب ايضا للدوام سلب الباء عنه وليس ج مادام
ب حين هو ب فب حين هو ج وقد كان ليس ب مادام ج هذا
خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب
ليس ج مادام ب لا دائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس
لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وبالضرورة
بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما كذب عكسها بالامكان
العام الذي هو الاعم الجهات لكن الضرورية اخص البسايط والوقتية
ومتى لم ينعكس لم ينعكس شئ منها لما عرفت ان انعكاس العام
مستلزم لانعكاس الخاص واما الموجبة كلية كانت او جزئية
فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما في الكلية

الحلية فالضرورية والدائمة والعامتان ينعكس حينية مطلقة لانه اذا
صدق كل ج ب اى احدى الجهات الاربع المذكورة فبعض ب ج حين
هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج
دائما فى الضرورية والدائمة ومادام فى العامتين وهو مح وأما الخاصتان
فينعكسان حينية مطلقة مفيدة بالا دوام اما بالحينية المطلقة فلكونها
لازمة لعامتيهما واما فيدا لا دوام فى الاصل الكلى فلانه لو كذب بعض
ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج دائما فنضمه الى الجزء الاول من
الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب
دائما ونضمه الى الجزء الثانى ايضا وهو قولنا لا شئ من ج ب بالاطلاق
العام ينتج لا شئ من ب ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين و
وهو مح وأما فى الجزئى فنفرض الموضوع فهو لا ج بالفعل والا
كان ج دائما ف ب دائما لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل
لتقييد الاصل بالا دوام وأما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
العامة ينعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات
المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق العام والا فلا شئ من
ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج دائما وهو مح وان
شئت عكس نقيض العكس فى الموجبات ليصدق نقيض

الاصل او الاخص منه واما الممكنات فحالها في الانعكاس وعدمه غير
معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة
الضرورية كنفسها او على انتاج الصغرى الممكنة مع الضرورية في الشكل
الاول اللذين كل منهما غير تحقق ولعدم الظفر بدليل توجب الانعكاس
الكلية وعدمه واما الشرطية والمتصلة الموجبة سواء كانت كلية او
جزئية فينعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ
لو قصد نقيض الاصل لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال واما
السالبة الجزئية فلا ينعكس لصدقها قولنا قد لا يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها
العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع البحث الثالث في
عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من قضية نقيض
الثاني والثاني عين الاول مخالفة الاصل واما الموجبات فان كانت
كلية فسبع منها وهي التي لا ينعكس سوالبها بالعكس المستوى
لا ينعكس لانه يصدق بالضرورة كل فرس يمشي ولا شيء مما ليس
لا دائما من عكسه علم عرفت وينعكس الضرورية والدائمة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما كل ح ب فدائما لا شيء مما ليس ب ج والا انتقض
ما ليس ب هو ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج ما ليس ب فهو ب بالضرورة

بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو ح واما المشروطة والعرفية
العامتان فينعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما كل ج ب ما دام ج فدائما لاشئ مما ليس ب ج ما دام ليس ب
والا فبعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج
بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو ح واما الخاصتان
فينعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض واما في العرفية العامة فلاستلزام
العامتين اياها واما الا دائمة في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس
ب هو ج بالاطلاق العام والا فلاشئ مما ليس ب ج دائما فينعكس
فلاشئ من ج ليس ب دائما وقد كان لاشئ من ج ب بالفعل يحكم
الادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف
وان كانت جزئية فالخاصتان ينعكسان عرفية خاصة لانه اذا
وجد صدق بالضرورة او دائما فبعض ج ب ما دام ج لا دائما
نفرض الموضوع وهو ج وقد ليس ب بالفعل الادوام بثبوت البائية
له وليس ح ما دام ليس ح ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب
ما دام ج هذا خلف وج بالفعل وهو ظ فبعض ما ليس ب ليس
هو ج ما دام ليس ب لا دائما وهو المطلوب واما البواقي فلا ينعكس
لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة

وبعض القمر هو ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها باعم الجهات
ومتى لم ينعكسا لم ينعكس شئ منهما عرفت في العكس المستوى واما
الحوالب كلية كانت او جزئية فلا ينعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول
اعم من غير الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام وينعكس
الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ من
ج ب فما دام ج لا دائما فرض الموضوع فهو ليس ب بالفعل و ج في بعض
اوقات ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات ج فبعض ما ليس ب
فهو ج في بعض احيانه ليس ب وهو المدعى واما الوقتيتان والوجوديتان
فينعكسان مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شئ من ج ب باحدى هذه
الجهات المذكورة نفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل و ج فبعض
ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا عكوس جزئياتها واما
بواقي الحوالب والشرطية موجبة كانت او سالبة فغير معلومة
الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان **البحث الرابع** في لوازم الشرطيات
اما المنفصلة الموجبة الكلية يستلزم منفصلة مانعة من غير المقدم ونقيض
التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين
عليها والا لبطل اللزوم والانفصال والمنفصلة الحقيقية مستلزم لها
اربع متصلات مقدم المتصلتين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض

نقيض الآخر و مقدم الاخريين نقيض احد الجزئيين و تاليهما عين الآخر
وكل واحد من غير الحقيقية مستلزمة للاخرى مركبة من نقيض الجزئين

المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول

الفصل الاول

في تعريف القياس واقسام القياس قول مؤلف من قضايا اذا
سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر وهو استثنائي ان كان عين النتيجة
او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز
لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز
ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل
جسم مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكورا
فيه وموضوع المطلوب فيه يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التي جعلت
جزء القياس يسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي
فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما الحد الاوسط واقتران الصغرى
بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد
الاوسط عند الجزئيين الاخريين يسمى شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو
الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى

فهو الشكل الرابع اما الاول فشرطه ايجاب الصغرى والالم يندرج
الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والاحتما لان يكون البعض المحكوم
عليه بالاكبر من البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه المنتجة اربعة
الاول موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا
وكل ج ا الثاني من الكليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا
كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج ا الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا
فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج
ليس ا ونتايج هذا الشكل بينة بذاتها واما الشكل الثاني فشرطه
اختلاف مقدمتين بالكيف وكلية الكبرى والالحصل الاختلاف الموجبة
لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة مع سلبها اخرى
ولاينتج الا لسالبة وضروبها النتيجة ايضا اربعة الاول من كليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شئ من ا ب
فلا شئ من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض
الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الكل الى الاول الثاني من كليتين
والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من ج ب وكل ا ب فلا

فلاشئ من ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس
النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشئ من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف
وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونعرض موضوع الجزئية فكل د ب
ولاشئ من ا ب فلاشئ من د ا ثم نقول بعض ج د ولاشئ من د ا
فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض
ج ليس ا بالخلف واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى و
والا يحصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه والا كان البعض
المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب التعدية
ولا ينتج الا الجزئية وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف
وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى
الاول بعكس الصغرى الثانى من كليتين والكبرى سالبة
جزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب ولاشئ من ب ا فبعض
ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين و
الكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض

ج ا بالخلف وبعكس الصغرى ونفرض موضوع الجزئية فكل د
ب وكل ب ا فكل د ا ثم نقول كل ج وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب
الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ب ج ولا شئ من ب ا فبعض ح ليس ا بالخلف وبعكس
الصغرى والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف
وبعكس الكبرى وجعلا الصغرى ثم عكس النتيجة والافتراض و
السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج
سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وليس بعض ب ا فبعض ج ليس
ا بالخلف والافتراض ان كانت سالبة مركبة واما الشكل
الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية
صغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما والا يحصل الاختلاف
الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول من
موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب
وبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين
والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب
فبعض ج ا لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج

ينتج سالبة كقولنا لاشئ من
من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج
ولاشئ من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين الخامس
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ب ج ولاشئ من ا ب فبعض ج ليس ا الثامن
انفا السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ح وكل ا ب فبعض
ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الثانى السابع من موجبة
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى
ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة
جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من ب ج وبعض
ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن
بيان الضرب الاول بالخلف وهو ضم بعض النتيجة الى احدى المقدمتين
لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والثانى والخامس بالافتراض
ويبين ذلك فى الثانى ليقاس عليه الخامس وليكن البعض
الذى هو ا د وكل فنقول كل ب ج فبعض ج د وكل د ا

فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضرب النتيجة
في الخمسة الاول وذكروا لعدم انتاج الثالثة الاخيرة الاختلاف
في القياس من بسيطين ونحن نشترط كون السالبة فيها
من احد الخاصتين فسقط ما ذكره من الاختلاف الفصل
الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة
فعليه الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت الكبرى احدى
العامتين وبعدضم الادوام اليها ان كانت احد الخاصتين
واما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة امران احدهما صدق
الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة
السوالب والثاني لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة
او مع الكبرى بين المشروطتين والنتيجة دائمة ان صدق الدوام
على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها الادوام و
والا ضرورة والضرورة اية ضرورة كانت واما الشكل الثالث
فشرطه فعليه الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع الا العكس
الصغرى محذوفا عنها الادوام ان كانت كبرى احدى العامتين
ومضموما اليه ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الرابع
فشرطه انتاجه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس فيه

فيه منها الفعليات الثانى انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث
او العرفى فى العام على كبراه الرابع كونه الكبرى فى التلوة من
المنعكسة الوالب الخامس والكبرى هما يصدق عليها العرفى
العام والنتيجة فى الضربين الاولين فى عكس الصغرى ان يصدق
الدوام عليها او القياس من السالبة المنعكسة الوالب والا
فمطلقة عامة وفى الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على الحدى
مقدمتيه والا فعكس الصغرى وفى الرابع والخامس دائمة ان
صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محذوف عنه الدوام
وفى السادس كما فى الثانى بعد عكس الصغرى وفى السابع
كما فى الثالث وفى الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب
والله اعلم **الفصل الثالث** فى الاقترانات الكائنة فى الشرطيات
وهى خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات فى المطبوع
عنه ما كانت الشكة فى جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال
الاربعة فيه لانه ان كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو
الشكل الاول وان كانت تاليا فيهما فهو الشكل الثانى وان كان
مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما فى الصغرى و
تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب

والنتيجة في الكمية في كل شكل كما في الحمليات من غير فرق مثال الضرب
الاول من الشكل الاول كلما كان اب في د وكلما كان ج د فيه ز ينتج
كلما كان اب فهو ز القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات والمطبوع
منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا اما كل اب
او كل ج د واما كل د ه او كل و ز ينتج اما كل ج اب او كل ج ه او كل و ز
لامتناع الخلو الواقع عن مقدمتي التاليف وعن احدى الاخريين وينعقد
الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين
المشاركين القسم الثالث ما يتركب من الحملية والمنفصلة والمطبوع
منه ما كانت الحملية كبرى والشركة مع التالي المتصلة مقدمها مقدم
المتصلة وتاليها منتجة التاليف بين التالي والحملية كقولنا كلما كان
اب وكل ج د وكل و ه ينتج كلما كان اب فكل ج ه وينعقد فيه الاشكال
الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالي
والحملية القسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهي على قسمين
الاولين يكون الحمليات بعد واجزاء الانفصال فشارك كل واحد
منهما واحد من الاجزاء الانفصال مامع اتحاد التاليفات في
النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط
وكل ه ط ينتج كل ج ط لصدق احد اجزاء الانفصال مع يشاركه من

من الحملية واما اختلاف التاليفات فى النتيجة كقولنا كل ج اما ب
واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ح اما ج واما ط
واما ز كما مر والثانى ان يكون المحليات اقل من اجزاء الانفصال
وليكن المحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احديهما
كقولنا اما كل ا ط وكل ج ب وكل ب د ينتج اما كل ا ط وكل د لامتناع
خلو الواقع عند مقدمتى التاليف وعند الجزء الغير والمشارك
والقسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمتصلة والاشتراك اما
فى جزء تام من المقدمتين او غير تام منهما وكيف ما كان فالمطبوع منه
ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا
كلما كان ا ب فح د و دائما اما ج د او ه ز مانع الجمع ينتج دائما ان يكون
ا ب او ه ز مانع الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما
او فى الجملة امتناعه مع اللزوم دائما او فى الجملة ومانعة الخلو ينتج
قد يكون اذا لم يكن ا ب فه ز لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين يستلزم
اما كليا واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثانى كلما كان
ا ب فكل ج د ودائما اما كل د ه او د ز مانعة الخلو دائما ينتج كلما كان
ا ب فاما كل ج ه او ز والاستقصاء فى هذه الاقسام الى الرسائل
التى عملناه فى فن المنطق الفصل الرابع القياس الاستثنائى

وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيها
او رفعه لاستلزام وضع الاخر او رفعه ويجب ايجاب الشرطية ولزومية
المتصلة وكليتها او كلية الوضع او الرفع ان لم يكن وقت لاتصال او انفصال
هو بعينه وقت الوضع والرفع والشرطية الموضوع فيه ان كانت متصلة
فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج
نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس فى شئ منهما لاحتمال
كون التالى اعم من المقدم وان كانت منفصلة فاستثناء عين اى جزء
كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اى جزء كان ينتج عين
الاخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع
الاجتماع دون الخلو وان كان مانعة الخلو ينتج القسم الثانى فقط لامتناع
الخلو دون الجمع **الفصل الخامس** فى لواحق القياس وهى اربعة
الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم
منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب
وهو اما موصول النتايج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل
ج د فكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه وكل ج ه واما مفصول
النتايج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه الثانى
قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا

كقولنا لو كذب ليس كل ج كان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة
صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب كان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على انه
محال فينتج ليس كل ج وهو المطلوب الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي
لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يتحرك فكه الاسفل عند المضغ
لان الانسان والبهايم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال
ان لا يكون الكلي لهذه الحالة كالتمساح الرابع التمثيل وهو اثبات
حكم في جزئي وجد في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما كقولنا العالم
مؤلف فهو حادث كالبيت واشبهوا على المعنى المشترك بالدوران
وبالتقسيم غير المراد بالنفي والاثبات كقولهم علته الحدوث اما التأليف
او كذا وكذا والاضمرات باطلان بالتعاقب فتعين الاول وهو
ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط الماوية
مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم فالحصر ممنوع لجواز علة
غير المذكور وتقدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه لا يلزم علية
في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية او
خصوصية المقيس مانعة بلينها **واما الخاتمة** ففيها بحثان
الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات
فستة اوليات وهي قضايا يتصور طرفها كاف في الجزم بنسبتها كقولنا

الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها القوى ظاهرة
او باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا ومجربات
وهي قضايا يحكم بها المشاهدات مذكورة مفيد لليقين كالحكم بان
شرب السقمونيا موجب للاسهال وحدسيات وهي قضايا يحكم بها
بحدس قوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
والحدس وهو سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب ومتواترات
وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعد امتناعها
والامن التواطئ عليها فالحكم بوجود مكة وبعد او ولا ينحصر مبلغ
الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم الحاصل
من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير وقضايا قياساتها
معها وهي التي يحكم فيها بوكالة لا تغيب عن الذهن عند تصور
حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين والقياس
من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لمي وهو الذي الحد وسط
علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا مضيء الاختلاط وكل
مضيء الاختلاط محموم فهذا محموم واما انى وهو الذي الاوسط
علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم مضيء الاختلاط
فهذا مضيء الاختلاط وغير اليقينيات ستة مشهورات وهي

وهي قضايا يحكم بها الاعتراف بجميع الناس بها لحصلة عامة اوفرقة
اوجبية اوفعل او انفعال من عادات وشرايع واداب والفرق بينها
وبين الاوليات انه الانسان لوطئ نفسه قطع عما وراء عقله بحكم
بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة
مذموم ومرعات الضعفات فحمون ومن هذه ما يكون صادقا و
ما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل صناعة بحسبها و
مسلمات وهي قضايا يسلم من الخصم مبنى عليه الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء
مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض
افحام القاضي حتى عن درك البرهان والزام الخصم والمقبولات
وهي قضايا يوجد من يعتقد فيها اما الامور السماوية او المزيد
عقل وزين كالموجودات من اهل العلم والزهد ومظنونا وهي
قضايا يحكم بها اتباعها للظن كقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق
والقياس المؤلف من هذين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع
فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر الدين مخيلات وهي القضايا
اذا وردت على النفس اثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض وبسط
كقولنا الخمر ياقوت سيالة والعسل مرة مرعة والقياس المؤلف منها
يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ونحو

وتورجه الموزونة والصور الطبيعيات وهي قضايا كاذبة
يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة باحكام محسوسة كقولنا كل موجود
مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرايع
لكانت في حكم الاولية وعرف كذبها لوهم لموافقة العقل في مقدمات
القياس النتايج لبعض حكمه وانكاره ونفسه عند الوصول الى
النتيجة والقياس المؤلف يسمى سفسطة والغرض منها افحام الخصم
وتغليطه والمغالطة قياس بعد تقديب صوريه بان لا يكون على
هيئة منتجة اخلال شرط معين بحسب الكمية او الكيفية او الجهة او
او مادية بان يكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا الكرة الالفاظ
مترادفة كل كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضاحك
او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوش
على الحايط هذا فرس وكل فرس صهال لينتج ان تلك الصورة صهال
او من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا
كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس لينتج
بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية كقولنا الانسان حيوان والحيوان
جنس لينتج ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان العينية
وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في اللفظ والمستعمل للمغالطة سوطاي

سوطائی ان قابل بها حکیم ومشاعیة ان قابل بها الجدل **البحث**
الثانی فی آخر العلوم وهی موضوعات وقد عرفتها ومبادیها وهی حدود
الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتیة والمقدمات غیر البینة فی نفسها
المأخوذة علی سبیل الوضع کقولنا ان ان یصل بین کل نقیطتین بخط
مستقیم وان یعمل باعی بعد وعلی ای نقطة کیف دائرة والمقدمات
البینة بنفسها کقولنا المقدار المساوی لمقدار واحد متساویة
ومسائل وهی القضایا التی بطلت نسبة محمولاتها الی موضوعاتها قد یکون
موضوع کقولنا کل مقدار اما متشارک للاخر ومباین له وقد یکون هو
مع عرض ذاتی کقولنا کل مقدار وسط فی النسبة فهو صلع ما یحیط به
الطرفان فلم یکون نوعه کقولنا کل خط یمکن تنصیفه وقد یکون نوعه
مع عرض ذاتی کقولنا کل خط قام علی خط فان زاویتیه قائمتان
او متساویاتهما وقد یکون عرضا ذاتیا له کقولنا کل مثلثین فان زوایاه
متساویة لقائمتین مثل قائمتین واما محمولاتها فغایرة عن موضوعاتها
لامتناع ان یکون جزء الشئ مطلوبا بالسویة بالبرهان ویمکن

هذا اخر الکلام فی هذه

الرسالة تمت الرسالة

الشمسیة

۱۳۵۱

کتابخانه
ملی ملک